الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4592 | الأربعاء | 18 ذي القعدة 1444 هـ | 7 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

مع تزايد حالة عدم اليقين حول الاقتصاد

«الوطني»: ثقة المستهلك في الولايات المتحدة تتراجع إلى أدنى مستوياتها في 6 أشهر

وصول مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي إلى اتفاق لرفع سقف الدين لتجنب كارثة التخلف عن الوفاء بالالتزامات

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن تراجع مؤشر الدولار الأمريكي خلال الأسبوع الماضي، ووصل في آخر تداولاته إلى نحو 104.01. إذ تراجع اليورو أمام الدولار الأمريكي لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.0706 بينما ارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0.91 % لينهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند 1.2448. في حين انخفض الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني إلى ما دون حاجز 140.00 هذا الأسبوع، ووصل في آخر تداولاته عند مستوى 139.91. وفي ذات الوقت، أنهت الأسهم تداولات الأسبوع بأداء متباين إذ ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنحو 3.04 % بينما ارتفع مؤشر نيكاي 225 بنسبة 0.43 %. وأخيراً، انخفض مؤشر يوروستوكس 50 بنسبة 0.40 %.

الولايات المتحدة الأمريكية

تراجعت ثقة المستهلك في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها في 6 أشهر، بعد أن وصلت قراءة مؤشر كونفرنس بورد إلى 102.3 في مايو، أي أدنى بقليل من القراءة السابقة البالغة 103.7. وكشف التقرير عن تزايد حالة عدم اليقين حول الاقتصاد، وتحديداً فيما يتعلق بالتوظيف وآفاق النمو. وصرح أتامان أوزيلديريم، المدير الأول للاقتصاد في كونفرس بورد: "أصبحت نظرة المستهلكين للظروف الحالية أقل تفاؤلاً إلى حد ما بينما ظلت توقعاتهم قاتمة". وشهد تقييم ظروف التوظيف أكبر انخفاض، حيث أفاد المستهلكون أن "توافر" الوظائف قد انخفضت بنسبة 4 % مقابل 47.5 % في أبريل إلى 43.5 % في مايو. وأخيراً، أضاف أوزيلديريم، "أصبح المستهلكون أيضاً أكثر تشاؤماً تجاه ظروف العمل المستقبلية، مما أثر على مؤشر التوقعات".

قوة سوق العمل الأمريكي

تزايدت فرص العمل في أبريل بصورة مفاجئة، إذ وصلت الوظائف المتاحة إلى أعلى مستوياتها منذ يناير. وكشف تقرير الوظائف الشاغرة عن توافر 10.1 مليون فرصة عمل مقابل 9.8 مليون في مارس و9.4 مليون كأرقام متوقعة. كما أكد تقرير الوظائف غير الزراعية على قوة سوق العمل بعد إضافة 339 ألف وظيفة إلى الاقتصاد الأمريكي مقابل توقعات بزيادتها بنحو 193 ألف وظيفة، وبالمقارنة مع المستوى السابق البالغ 294 ألف، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى نمو عدد من القطاعات مثل الأعمال المهنية (64 ألف) والحكومية (56 ألف) والرعاية الصحية (52 ألف) والضيافة (48 ألف). وعلى الرغم من ذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 3.7 % مقابل 3.4 % في السابق، حيث بدأ المزيد من الناس في البحث عن عمل. كما انخفض متوسط الدخل في الساعة إلى 0.3 % على أساس شهري مقابل 0.4 % في السابق، أي متراجعاً إلى 4.3 % مقابل 4.4 % في السابق على أساس سنوي. ولا تكفي بيانات سوق العمل القوية لتغيير توقعات السوق، والتي تفضل إلى حد كبير توقف اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة عن رفع سعر الفائدة في اجتماعها القادم.

وقف رفع سعر الفائدة

كشفت التصريحات الأخيرة لمحافظ الاحتياطي الفيدرالي فيليب جيفرسون أنه يؤيد إيقاف دورة رفع سعر الفائدة مؤقتاً في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة القادم. وتعليقاً على أسعار الفائدة، قال جيفرسون: "إن وقف رفع سعر الفائدة في الاجتماع القادم سيفسح المجال أمام اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لملاحظة المزيد من البيانات قبل اتخاذ قرارات بشأن مدى ثبات السياسة الإضافية." إلا أنه حذر من أنه لا ينبغي تفسير قرار الفيدرالي الأمريكي بشأن الإبقاء على سعر الفائدة ثابتاً بالاجتماع المقبل على أنه "الوصول لمعدل ذروة رفع الفائدة."

اتفاق رفع سقف الدين

بعد فترة من المفاوضات المكثفة، توصل الرئيس جو بايدن والجمهوريون بقيادة كيفن مكارثي إلى اتفاق لرفع سقف الدين قبل الموعد النهائي. وستشهد الاتفاقية تعليق سقف الدين حتى يناير 2025، مما يعني أن الرئيس بايدن لن يضطر للتعامل مع هذا المأزق والسياسة المحيطة به في العام 2024 الذي يعتبر عاماً محورياً للانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، بمقتضى الاتفاق يحتفظ الرئيس بايدن والديمقراطيين بجميع البنود في قانون الحد من التضخم، فيما يعد انتصاراً لهم من الناحية الاقتصادية حيث حاول الجمهوريون منذ فترة طويلة تغيير أو إلغاء القانون. وعلى الرغم من ذلك، اكتسب الجمهوريون زخماً قوياً. فبموجب الاتفاقية سيظل الإنفاق غير الدفاعي ثابتا نسبيا في السنة المالية 2024 ويزيد بنسبة 1 % في السنة المالية 2025 بحد أقصى، وعلى مدى السنوات الست المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاتفاقية تسريع بناء خط أنابيب الغاز في ولاية فرجينيا الغربية وهو المشروع الذي شهد معارضة شديدة من الديمقراطيين منذ فترة طويلة. كما سيتم تقليص بعض النفقات الأخرى مثل إقرار بعض التخفيضات الضريبية، واسترداد الأموال التي كانت مخصصة لمكافحة جائحة كوفيد19- ولم تستخدم، وبعض شروط العمل الإضافية وبعض شروط العمل الإضافية لبرامج المعونة الغذائية مما سيجعل إمكانية الوصول إلى قسائم الطعام أكثر صعوبة. في المقابل، أكد الجمهوريون في مجلس النواب أن الصفقة ستحافظ على التمويل الكامل للرعاية الصحية للمحاربين القدامى، وستزيد الدعم لصندوق التعرض للسموم التابع لقانون PACT وأخيراً، ستضمن الصفقة استئناف سداد قروض الطلاب بنهاية الصيف بعد قرار بايدن بإيقافها مؤقتاً خلال ذروة الجائحة في العام 2020. إلا أن الجمهوريين لم يتمكنوا من التخلص من خطة بايدن لتقديم ما يصل إلى 20 ألف دولار لتخفيف عبء الديون للمقترضين المؤهلين لسداد مدفوعات قروض الطلاب، وخطة السداد المعتمدة على الدخل والتي تفيد الأسر ذات الدخل المنخفض من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

وأقر مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون سقف الدين بأغلبية 314– صوتاً. وعارض العديد من المشرعين، بمن فيهم الديموقراطي بيرني سانديرز، الصفقة، قائلاً إنه "لا يستطيع التصويت بضمير حي على صفقة رفع سقف الدين". وعلى الرغم من ذلك، صوت مجلس الشيوخ أيضا لتمرير القرار، وبالتالي إنهاء نزاع سقف الدين لمدة عام ونصف.

وتراجع أداء الدولار خلال الأسبوع مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى، ووصل مؤشر الدولار الأمريكي في آخر تداولاته إلى 104.

التضخم في منطقة اليورو

انخفض معدل التضخم السنوي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو إلى 6.1 % في مايو مقابل القراءة السابقة التي بلغت 7.0 %، متجاوزاً بذلك توقعات السوق التي اشارت إلى إمكانية وصول قراءة المؤشر إلى 6.3 %. بالإضافة إلى ذلك، انخفض مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي على أساس السنوي إلى 5.3 % في مايو مقابل 5.6 % في أبريل، متجاوزاً مرة أخرى التوقعات البالغة 5.5 %. وشهدت أكبر اقتصادات الكتلة، ألمانيا وفرنسا، تباطؤ وتيرة نمو الأسعار بصورة ملحوظة. وعلى الرغم من ذلك، أشارت كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، إلى أنه ما يزال "لدينا مساحة لرفع أسعار الفائدة إلى مستويات تقييدية". وما تزال الأسواق تسعر رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في الاجتماع القادم للبنك المركزي الأوروبي بعد صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلكين وتعليقات لاجارد. وأنهى زوج العملات اليورو مقابل الدولار الأمريكي تداولاتٍ الأسبوع بالتراجع وصولاً إلى 1.0706.

آسيا والمحيط الهادئ

مازال التعافي الاقتصادي في الصين يسجل وتيرة مخيبة للآمال بعد رفع القيود المتعلقة بالجائحة مستمراً، إذ انخفض نشاط المصانع بوتيرة أعلى مما كان متوقعاً ووصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 48.8 مقابل القراءة السابقة البالغة 49.2. وتعتبر هذه هي المرة الثانية على التوالي التي تواجه فيها الصين قراءة دون 50، مما يشير إلى انكماش قطاع التصنيع. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه أضعف قراءة يصلها المؤشر منذ ديسمبر عندما بدأت الصين في رفع قيود الجائحة. وفي ذات الوقت، بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات غير التصنيعي 54.5 مقابل 56.4 سابقاً، فيما يعد أقل قليلاً من التوقعات ولكنه يتبع اتجاه نظرائهم في الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة والتي تشهد نمو قطاع الخدمات وتراجع القطاع الصناعي. وتساهم القراءة الأخيرة التي جاءت دون التوقعات في تعزيز سيناريو ضعف الاقتصاد العالمي والمخاوف المتعلقة بذلك في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وسوف تترقب الأسواق صدور المزيد من البيانات الاقتصادية لقياس اتجاه الاقتصاد العالمي، مع اعتبار ظهور أي مؤشرات دالة على الضعف الاقتصادي بمثابة دليل على أن دورات التشديد النقدي العالمية قد شارفت على الانتهاء.

التضخم في أستراليا

ارتفعت أسعار المستهلكين في أستراليا بوتيرة أعلى من التوقعات، إذ وصلت القراءة السنوية لمؤشر أسعار المستهلكين في شهر أبريل إلى 6.8 % مقابل القراءة السابقة البالغة 6.3 %، وأعلى بشكل ملحوظ من 6.4 % المتوقعة. من جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم الأساسي بنسبة 6.5 % على أساس سنوي في شهر أبريل، مقابل القراءة السابقة البالغة 6.9 %. ويعزى هذا النمو الذي شهده معدل التضخم الأساسي بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار السكن والوقود. وأدت البيانات المفاجأة لمعدلات التضخم إلى زيادة الضغوط على بنك الاحتياطي الأسترالي لرفع سعر الفائدة. وتفضل الأسواق إلى حد ما توقف الاحتياطي الأسترالي عن رفع سعر الفائدة، إلا أن احتمالات رفع سعر الفائدة ارتفعت إلى 45 % بعد صدور التقرير. وتمكن الدولار الأسترالي من انهاء تداولات الأسبوع على ارتفاع مقابل الدولار الأمريكي، وصولاً إلى 0.6611.

تراجع ثقة المستهلك في الولايات المتحدة

المعدل السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين الكلي في منطقة اليورو يتراجع إلى ما دون التوقعات

مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في الصين يشعل مخاوف تباطؤ النمو العالمي

الأسواق تترقب مصير أسعار النفط بعد قرار «أوبك+»

رجّح خبراء استمرار تراجع أسعار النفط قبل نهاية شهر يونيو الجاري؛ وذلك بعد أن أعلنت منظمة "أوبك+" أنه تم الاتفاق على مستوى جديد لإنتاج النفط عند 40.46 مليون برميل يومياً بداية من 2024.

وأرجع الخبراء هذه التوقعات إلى استمرار المخاوف حيال النمو الاقتصادي العالمي واستمرار ضعف البيانات الاقتصادية من أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم وهي الصين، والضبابية حول قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي سيُتخذ في منتصف الشهر الحالي وهي العوامل التي تضغط سلباً على الأسعار حالياً.

وخلال تعاملات أمس الثلاثاء وتحديداً بحلول الساعة 11:00 صباحاً بتوقيت جرينتش، تراجعت أسعار النفط العالمية، حيث انخفض سعر خام برنت بنسبة 1.6 % إلى مستوى 75.5 دولار للبرميل الواحد، فيما تراجع سعر خام غرب تكساس الأمريكي بنسبة 1.62 % إلى نحو 70.94 دولار للبرميل الواحد.

بدوره، اتفق أعضاء تحالف "أوبك+" بقيادة السعودية وروسيا على تثبيت سياسة خفض الإنتاج دون تغيير في 2023 مع تعديل شهر الأساس الذي تحسب من خلاله حصص النفط والإمتثال في التحالف بدءاً من العام المقبل وذلك بعد مفاوضات يوم الأحد الماضي.

جاء القرار عقب الاجتماع الوزاري الـ35 الذي عقده أعضاء التحالف في فيينا والذي غلبت عليه أجواء الانتظار والترقب وسط مشاورات مكثّفة بهدف التوصل إلى اتفاق.

وقرر التحالف تعديل مستويات إنتاج النفط الإجمالية إلى 40.46 مليون برميل يومياً بدءاً من الأول من يناير 2024 حتى نهاية العام نفسه.

وأشار بيان التحالف إلى أن "أوبك+" اتخذ قرار تعديل حجم إنتاج النفط للحفاظ على استقرار السوق وإرساء قدرة طويلة الأمد على التنبؤ بحركتها، كما لفت إلى أنه من المقرر عقد الاجتماع الوزاري المقبل لـ"أوبك+" في الـ26 من نوفمبر 2023.

بدوره، أكد رائد دياب، نائب رئيس قسم البحوث بالشركة، أنه على الرغم من قرار تحالف أوبك+ الالتزام بتخفيضات الانتاج لنهاية العام 2024، وتنفيذ السعودية تخفيضاً طوعياً مقداره مليون برميل يومياً في يوليو ولمدة شهر وقابل للتجديد فإن الضغوطات البيعية عادت مرة أخرى إلى الواجهة.

وأشار إلى أن سيناريو رؤية المزيد من التذبذبات يبدو لا يزال قائماً مع استمرار توازن العوامل المؤثرة على اتجاه الأسعار، لافتاً إلى أن المخاوف حيال النمو الاقتصادي العالمي واستمرار ضعف البيانات الاقتصادية من أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم وهي الصين إضافة للضبابية حول قرار الاحتياطي الفيدرالي الامريكي الذي سيتخذ في منتصف الشهر الحالي والبيانات الاقتصادية الأخرى تضغط سلباً على الاسعار.

وأكد أنه من الواضح أن الأسواق تنتظر المزيد من البيانات لتكوين رؤية أوضح في الفترة القادمة، في الوقت نفسه من المرجّح أن يستمر توازن العوامل المؤثرة وأن تتحرك الأسعار في النطاق نفسه.

وأوضح محمد حشاد مدير الأبحاث والتطوير بشركة نور كابيتال، في مذكرة بحثية، أن أسعار النفط العالمية من الناحية الفنية تحاول تشكيل موجة صعود ومن المتوقع إعادة إعادة اختبار مستوى 71.50 دولار للبرميل الواحد والتي بتجاوزها سيصعد لمستوى 73.10 دولار للبرميل الواحد، مشيراً إلى أن الهبوط دون 68.35 دولار للبرميل الواحد يؤهّل للهبوط إلى مستوى 66.20 دولار للبرميل الواحد.

سوق النفط إلى أين؟

«المركزي»: الاستثمار المباشر للكويت بالخارج يقفز إلى 46.7 مليار دولار

قفز الاستثمار المباشر للكويت في الخارج خلال عام 2022 بنسبة 55.63 % على أساس سنوي، بما يعادل 5.122 مليار دينار (16.683 مليار دولار).

وحسب الإحصائية الفصلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، سجل الاستثمار المباشر في الخارج خلال العام الماضي 14.329 مليار دينار (46.669 مليار دولار)، مقابل 9.207 مليار دينار (29.987 مليار دولار) في 2021.

وسجلت القفزة بالاستثمار في العام الماضي خلال الربع الرابع إذ كان يبلغ في الربع الأول من العام 10.200 مليار دينار، ووصل إلى 10.614 مليار دينار في الربع الثاني، ثم 10.760 مليار دينار في الربع الثالث، إلى أن اختتم عام 2022 عند مستوى 14.329 مليار دينار.

يشار إلى أن الاستثمار المباشر في الخارج وصل في العام الماضي إلى أعلى مستوى منذ عام 2015 أول عام تتوافر به تلك النتائج ضمن الإحصائية وكانت تبلغ 9.578 مليار دينار. يتزامن ذلك الارتفاع مع تعزز إيرادات دولة الكويت في العام الماضي، تزامناً مع ارتفاع سعر برميل النفط الكويتي للعام الثاني على التوالي، مستفيداً من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وارتفع سعر برميل النفط الكويتي خلال عام 2022 بنسبة 3.78 % أو 2.99 دولار ليصل في ختام ديسمبر الماضي إلى 82.04 دولار، مقارنة بـ79.05 دولار في نفس الفترة عام 2021.

كما تمتلك الكويت من خلال الهيئة العامة للاستثمار أصولاً سيادية بـ750 مليار دولار لتحتل المركز الخامس عالمياً بقائمة أكبر الصناديق السيادية.

وإلى جانب استثماراتها الخارجية تسعى الدولة الخليجية إلى تعزيز بيئة العمل والاستثمار الداخلية لديها من خلال توقيع العديد من مذكرات التفاهم بين جهاتها الحكومية لتذليل العقبات.

وكان آخر تلك مذكرات التفاهم ما وقع في منتصف شهر مايو الماضي، بين بنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر؛ لتحديد أطر التنسيق بين الجانبين لتطوير وتحسين بيئة الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين في البلاد.

وبشأن بند وضع الاستثمار الدولي الذي يشمل إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات فقد بلغ في العام الماضي 32.525 مليار دينار، بارتفاع 19.17 % عن مستواه في عام 2021 البالغ 27.292 مليار دينار.